الإدراجُ في الحَديثِ
أسبابُه، وعلاماتُه

الباحثة/ نوال حمّاد حمود البلوي
محاضِرة في جامعة الباحة
كلية العلوم والآداب بالمخواة

المقدّمة:

إنّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيئات أعمالِنا؛ من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد:

فإنّ الاشتغال بعلم الحديث من أفضل ما تُصرفُ فيه الأوقاتُ، وتُبذلُ فيه الجهودُ، وما ذلك إلاّ لأنّ هذا العلمَ يتّصل في خدمته بالسنة المشرَّفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

ولم تزل الجهود تُبذل من لدن عصر التدوين إلى زمننا هذا، ولم يزل الحديثُ وعلومُه وفنونه تحفل بالمصنفات والكتب والبحوث والدراسات، وتُجرى حولَه المسابقاتُ حفظًا ودراسةً، وتصنيفًا.

وإنّي –في خضم هذا الجهد الكبير– لأجد في نفسي توجُّها حثيثًا لنيل شرف هذا الاشتغال، بعد أن أنهيتُ مرحلة الماجستير في هذا الفن الجليل.

واستمرارًا في مواصلة الدراسة والبحث، اخترتُ موضوع «الإدراج في الحديث، أسبابُه، وعلاماتُه» لأنطلقَ من خلاله في صحبة كتب الحديث ومتونِه ومصنّفاته؛ للوقوف بالقارئ الكريم على أسباب الأدراج في المتن والسند، والعلامات التي يعرف بها الإدراج، في عرض يقرّر الموضوع ويبيّنه.

وإنّي لأرى أنّ موضوع الإدراج في الحديث متنا وسندا، فيه متّسَع من الدراسة والعطاء والبحث على الرغم من جهود السابقين، سائلةً المولى ﷻ التسديدَ والتوفيقَ، وأن يكتبه في موازن الحسناتِ، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

أسباب اختيار الموضوع:

اخترتُ موضوع «الإدراج في الحديث، أسابُه، وعلاماتُه» للأسباب التالية:

- أنّ موضوع الإدراج متصل بموضوع متن الحديث وسنده، ولا شكّ أنّ قيمته وأهميته من أهمية ما يتصل به.
- أنّه لم يُفرد موضوعُ «الإدراج في الحديث، أسبابه، وعلاماته» ببحث مستقلٍّ معاصرٍ، شامل لأجزاء الإدراج، حسب علمي، إلا بحثًا، بعنوان «الإدراج، أسبابُه، ووسائلُ معرفته»، للأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة، والدكتور حميد يوسف قوفي؛ غيرَ أنّه بحثٌ لطيفٌ مكوّنٌ من ثلاثين صفحة، ركّز على أسباب الإدراج، ووسائل معرفته، ولم يتعرّض لأقسام الإدراج، ولا للتفاصيل التي ذكرتُها في بحثي.
- أنّ موضوع الإدراج بحاجة إلى تقديمه للقارئ بأسلوب معاصر يقارب بين المنهج العلمي لعلماء مصطلح الحديث الأقدمين، وبين أسلوب البحث الحديث.

أهمّيّة الموضوع:

تبرز أهمّيّة موضوع «الإدراج في الحديث، أسبابه، وعلاماته» فيما يلي:

- أنّ «الإدراج» من علل الحديث التي يشكل شأنها على كثير من أصحاب الحديث، فضلًا عن غيرهم؛ **ويكفي في بيان أهمّيّة معرفته قول الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)** في كتابه "الفصل للوصل المدرَج في النقل": «هذا كتابٌ ذكرت فيه أحاديث يشكل شأنها على جماعة من أصحاب الحديث والأثر، ويخفى مكانها على غير واحد من أهل المعرفة والبصر؛ فمنها ما يلتبس على العالم الجليل القدْر فضلًا عن المتعلّم القليل الخبر...»[(١)].
- أهمية العلم المتصل به، فهو متّصل بحبل وثيق بالحديث النبوي، وإنّه شرفٌ –أيّ شرف– أن يجد الإنسان فرصة يدخل من خلالها في غمار البحث في علوم الحديث ومصطلحه.
- البحث في موضوع «الإدراج» يكشف الفرقَ بين ألفاظ النبي ﷺ وألفاظِ غيره، ويميّز بينهما، وهذا ينعكس بدوره على علوم الحديث للتفريق بين المرفوع من الأحاديث وبين غيرها.

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، (١/ ١٠٠).

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدّمة، وفصلين، وخاتمة.

أمّا المقدّمة فقد فذكرت فيها أهميةَ الموضوع، وأسبابَ اختياره، وخطةَ البحث.

وأمّا الفصل الأول- **(تعريف الحديث المدرَج، وأهميتُه، وأنواعُه)**، ففيه خمسة مباحث:

المبحث الأوّل- تعريف الحديث المدرَج لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني- أهمية معرفة الحديث المدرَج.

المبحث الثالث- أوّل من صنّف في الحديث المدرَج.

المبحث الرابع- أنواع الحديث المدرَج.

المبحث الخامس- أمثلةٌ للحديث المدرَج.

وأمّا الفصل الثاني **(أسباب الإدراج، وعلاماتُه، وحكمُه)**، ففيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول- أسباب الإدراج في الحديث.

المبحث الثاني- علامات الإدراج.

المبحث الثالث- حكم الإدراجِ في الحديث.

وأمّا الخاتمة فذكرت فيها أهمَّ النتائج التي خرجت بها من هذا البحث.

والفهارس قد اشتملت على:

فهرس الأحاديث النبويّة

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات.

والله ولي التوفيق.

وصلّى الله وسلَّم على رسوله محمّدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين.

الفصل الأول– تعريف الحديث المدرَج، وأهميتُه، وأنواعُه

المبحث الأول– تعريف الحديث المدرج لغة واصطلاحًا:

المُدرَج لغة:

المُدْرَج: بضم الميم وفتح الراء، اسم مَفعول من «أدرَج». والإِدْراجُ: لفُّ الشيء في الشيء. ودَرَجَ الشيءَ في الشيء يَدْرُجُه دَرْجاً، وأَدْرَجَه: طواه وأدخله. ويقال لما طويته: أَدْرَجْتُه؛ لأَنه يطوى على وجهه. وأَدْرَجْتُ الكتابَ: طويته[1].

المُدرَج اصطلاحا:

لم أقف –من كلام الأئمة– على تعريفٍ يجمع الإدراجَ بنوعيه، وإنما اكتفى بعضهم ببيان أقسام الإدراج[2]، وعرّف بعضهم مدرَج المتن، وأهمل تعريفَ مدرَج الإسناد[3]؛ ولعلّ ذلك لأهمّيّة مدرَج المتن، لكون المتنِ المقصودَ من الحديث؛ قال السيوطي (ت: ٩١١ه) في كتابه "المَدرَج إلى المُدرَج"، (ص: ١٧): «اقتصرتُ فيه على مُدرج المتن دون مدرَج الإسناد لأنّ **العناية بتمييز كلام الرواة من كلام النبوّة أهمّ**»؛ إلّا الحافظَ ابنَ حجر (ت: ٨٥٢ه)، فقد عرّف النوعين (مدرَجَ المتن، ومدرَجَ الإسناد) كُلًّا على حِدة[4]، فلم يذكر تعريفًا يجمع النوعين.

وإليك أقولَهم في ذلك:

قال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ه) ﷺ –وهو بصدد بيان أقسام الإدراج–: «فمنها أحاديث وُصلت متونُها بقول رواتها وسيق الجميع سياقةً واحدةً، فصار الكلّ مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ **ومنها** ما كان متن الحديث عند روايه بإسنادٍ غيرَ لفظةٍ منه –أو ألفاظ– فإنّها عنده بإسناد آخر، فلم يبين ذلك بل أدرج الحديث، وجعل جميعه بإسناد واحدٍ؛ **ومنها** ما أُلحقَ بمتنه لفظةٌ أو ألفاظٌ ليست منه وإنما هي من

---

(١) لسان العرب، مادة درج، (١٣٥٣/١)، وينظر: تاج العروس، مادة درج، (٣٩/٢).

(٢) كما فعل الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ه)، وابن الصلاح (ت: ٦٤٣ ه)، والنووي (ت: ٦٧٦ه).

(٣) كابن دقيقِ العيد (ت: ٧٠٢هـ)، وابن كثيرٍ (ت: ٧٧٤هـ)، والعراقي (ت: ٨٠٦هـ)، والسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١ه).

(٤) قال الحافظ ابن حجر ﷺ: «ثم المخالفة –وهو القسم السابع– إن كانت واقعة بسبب **تغيير السياق** – **أي: سياق الإسناد**– فالواقع فيه ذلك التغيير **هو مدرَج الإسناد**، وهو أقسام.... **وأمّا مدرج المتن، فهو أن يقع في المتن كلامٌ ليس منه...**». نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، (ص: ٩٣–٩٤).

متن آخر؛ **ومنها** ما كان بعض الصحابة يروي متنَه عن صحابيٍّ آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوُصل بمتنٍ يرويه الصحابيُّ الأوّل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ **ومنها** ما كان يرويه المحدِّث عن جماعة اشتركوا في روايته فاتفقوا غيرَ واحدٍ منهم خالفهم في إسناده، فأدرج الإسناد وحمل على الاتّفاق»[(١)].

وقال ابن الصلاح (ت: ٦٤٣ ه) ﷺ: «معرفة المدرج في الحديث، وهو أقسام، **منها:** ما أُدرجَ في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو مَن بعدَه عقيب ما يرويه من الحديث كلامًا من عند نفسه، فيرويَه مَن بعدَه موصولًا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبسَ الأمر فيه على مَن لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهَّم أن الجميع عن رسول الله ﷺ... **ومن أقسام المدرَج:** أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرَفًا منه، فإنه عنده بإسناد ثانٍ، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأوّل، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول... **ومنها:** أن يدرج في متن حديثٍ بعض متن حديثٍ آخرَ، مخالف للأول في الإسناد... **ومنها** أن يرويَ الراوي حديثًا عن جماعة، بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يدرج روايتهم على الاتّفاق»[(٢)].

وقال الإمام النووي (ت: ٦٧٦ه) ﷺ: «المدرَج هو أقسام، **أحدها**- مدرجٌ في حديث النبي ﷺ بأن يذكر الراوي عَقِيبَه كلامًا لنفسه أو لغيره فيرويَه مَن بعدَه متّصلًا فيُتوهَّم أنه من الحديث. **والثاني**- أن يكونَ عنده متنان بإسنادَين فيرويَهما بأحدهما. **الثالث**- أن يسمع حديثًا من جماعة مختلِفين في إسناده أو متنِه، فيرويَه عنهم باتفاق»[(٣)].

وقال ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) ﷺ: «ألفاظٌ تقع مع بعض الرواة متصلةً بلفظ الرسول ﷺ، ويكون ظاهرها أنّها من لفظه، فيدلّ دليلٌ على أنّه من لفظ الراوي»[(٤)].

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٠٠-١٠١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٥-٩٨).

(٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للنووي، مع تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، (١/ ٣١٤، ٣١٩، ٣٢١).

(٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، النوع التاسع عشر، (ص: ٢٣).

وقال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) ﷺ: «أن تُزاد لفظةٌ في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها مَن يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك... وقد يقع الإدراج في الإسناد، ولذلك أمثلة كثيرة»[(١)].

وقال بُرهان الدين الزَّركشي (٧٩٤هـ) ﷺ -بعد أن ذكر أنواع تدليس الرواة-: «وأمّا **تدليس المتون** فهو الذي يسمّيه المحدّثون **المدرجَ، وهو أن يُدرج في كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم كلام غيره**؛ فيظنَّ السامع أن الجميع من كلام النّبي صلّى الله عليه وسلّم»[(٢)].

وقال العراقي (ت: ٨٠٦هـ) ﷺ:

المدرَج الملحقُ آخرَ الخبرِ من قول راوٍ ما، بلا فصلٍ ظهرَ

ثم قال شارحًا: «المدرج في الحديث أقسام: **القسم الأوّل منه**- ما أُدرج في آخر الحديث من قول بعض رواته -إمّا الصحابيّ، أو مَن بعدَه- موصولًا بالحديث، من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام، بذكرِ قائله، فيلتبس على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع مرفوع.... **القسم الثاني**- أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلا طرَفًا منه، فإنّه عنده بإسنادٍ آخر. فيجمع الراوي عنه طرفي الحديث بإسناد الطرف الأول، ولا يذكر إسناد طرفه الثاني.... **القسم الثالث**- أن يدرج بعض حديثٍ في حديثٍ آخر مخالفٍ له في السند... **القسم الرابع**- أن يروي بعض الرواة حديثًا عن جماعةٍ، وبينهم في إسناده اختلافٌ فيجمع الكل على إسناد واحدٍ مما اختلفوا فيه، ويدرج روايةً من خالفهم معهم على الاتفاق»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢ه) ﷺ: «ثم المخالفة -وهو القسم السابع- إن كانت واقعةً بسبب **تغيير السياق** -أي: **سياق الإسناد**- فالواقع فيه ذلك التغيير **هو مُدرَج الإسناد**[(٤)]، وهو أقسام... **وأمّا مدرَج المتن، فهو أن يقع في المتن كلامٌ ليس منه**؛ فتارةً يكون في أوّله، وتارةً «يكون» في أثنائه، وتارةً «يكون» في آخرِه وهو

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير، النوع العشرون، (ص: ٧٣).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، النوع الثاني عشر- التدليس، (٢/ ١١٣).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، (١/ ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣).

(٤) هذا تعريفٌ لمدرج الإسناد، وقوله: «وأمّا مدرج المتن، فهو: أن يقع في المتن كلامٌ ليس منه»، تعريفٌ لمدرج المتن.

الأكثر؛ لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو **بدمج موقوفٍ من كلام الصحابة** أو **مَن بعدَهم** بمرفوعٍ من كلام النبي صلى الله عليه [وآله] وسلَّم، من غير فصلٍ»[(١)].

وقال أيضًا: «ثم قد يكون المدرَج من قول الصحابيّ، أو التابعيّ، أو مَن بعدَه»[(٢)].

وقال: «وأمّا ما وقع من كلام التابعين، فمَن بعدَهم [أي: في كلام النبي ﷺ][(٣)]... وأمّا **ما أُدرِج** من كلام بعض التابعين أو مَنْ بعدَهم **في كلام الصحابة** ﷺ...»[(٤)].

وقال السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ﷺ: «هو القول **(الملحَق آخرَ الخبر) المرفوع** (من قول راو ما) من رواته، إمَّا الصحابي أو التابعي أو مَن بعدَه (بلا فصل ظهر) بين هذا الملحق بعزوه لقائله، وبين كلام النبوة، بحيث يتوهم أن الجميع مرفوع... **وقد يكون في المرفوع** كما تقدم، أو **في الموقوف على الصحابي** بإلحاق التابعي فمَن بعدَه، **أو في المقطوع** بإلحاق تابعي التابعي فمَن بعدَه...»[(٥)].

وقال السيوطي (ت: ٩١١ه) ﷺ: «المدرج، هو أقسامٌ: أحدها- مدرجٌ في حديث النبي ﷺ، بأن يذكر الراوي عقِيبَه كلامًا لنفسه أو لغيره فيرويه مَن بعدَه متَّصلًا) بالحديث من غير فصلٍ (فيتوهّم أنه من) تتمة (الحديث) المرفوع... هذا القسم يُسمّى مدرج المتن، ويقابله مدرج الإسناد...»[(٦)].

وقال الأستاذ الدكتور محمّد بن مطر الزَّهراني (ت: ١٤٢٧هـ) ﷺ: «الحديث المدرج: ما كان فيه زيادةٌ ليست منه في الإسناد أو المتون»[(٧)].

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، (ص: ٩٣-٩٤).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٨١٢).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، النوع العشرون- المدرج، (٢/٨٢٠).

وهذا بيانٌ لأنواع مُدرَج المتن.

(٤) المرجع نفسه، (٢/ ٨٢١).

(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (١/ ٢٩٧-٢٩٩).

وهذا بيانٌ لأنواع مُدرَج المتن (مرفوعٌ، وموقوفٌ، ومقطوعٌ).

(٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، النوع العشرون، (١/ ٣١٤-٣١٥، ٣١٧).

(٧) مقدّمة تحقيق كتاب "الفصل للوصل المدرج في النقل"، للخطيب البغدادي، (٢٢/١).

وقال الدكتور محمود بن أحمد الطحّان (حفظه الله تعالى): «ما غُيِّرَ سياقُ إسناده، أو أُدخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل»(١).

وقال صاحبا كتاب "**الإدراجُ، أسبابُه، ووسائلُ معرفته**" (حفظهما الله تعالى): «ما أُدخِل في الحديث وليس منه، موهمًا أنّه من الحديث»(٢).

ولعلّ تعريف الدكتور محمود بن أحمد الطحّان (حفظه الله تعالى) **أصحّ** التعاريف؛ لاشتماله على قيدَين مهمَّين، هما:

١- قولُه في تعريف مدرَج **الإسناد والمتن**: «**بلا فصل**»:

فخرج بهذا القيد ما كان فيه فصلٌ، كقول الراوي في المتن: «يعني كذا وكذا»، وقوله: «قال فلانٌ كذا وكذا»، وقول الصحابي: «وقلتُ أنا كذا وكذا»، ونحو ذلك ممّا يُفهم منه مقصود الراوي في فصل كلامه عن كلام رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

٢- قولُه في تعريف مدرَج **الإسناد**: «**ما غُيِّرَ سياقُ إسناده**»:

وهذا أدقّ وأدلُّ على المقصود، من قول الأستاذ الدكتور محمّد بن مطر الزَّهراني ﷾: «ما كان فيه **زيادةٌ** ليست منه»، ومن قول صاحبي كتاب "الإدراجُ، أسبابُه، ووسائلُ معرفته": «**ما أُدخِل** في الحديث وليس منه»؛ لأنّ من أنواع **مدرج الإسناد** ما هو **نقصٌ** من رجال الإسناد، كما يأتي في مثال النوع الرابع من أمثلة مدرَج الإسناد(٣)؛ فإن بعض الرواة عن حُميد أسقطوا **قتادة** من السند، وروَوا كامل الحديث عن حُميد، عن أنس ﷺ؛ والصواب أنّ لفظة «وأبوالها»(٤) هي: عن حُميد، عن **قتادة**، عن أنس ﷺ.

---

(١) تيسير مصطلح الحديث، لمحمود بن أحمد طحان، (ص: ١٣٠).

(٢) الإدراج، أسبابه، ووسائل معرفته، للأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة، والدكتور حميد يوسف قوفي. وهو بحثٌ لطيف في ثلاثين صفحة، ركّز على أسباب الإدراج، ووسائل معرفته، (ص: ٤).

(٣) في المبحث الخامس، في الصفحة (٢٥٥٧).

(٤) لفظ الحديث: «أَنَّ أُنَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا، فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا **وَأَبْوَالِهَا؟** فَفَعَلُوا، فَارْتَدُّوا عَنْ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَاقُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ رَسُولُ الله فِي طَلَبِهِمْ، فَجِيءَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا». **هذه رواية عبد الوهّاب**، عند ابن ماجه.

وفي رواية إسماعيل بن جعفر، عند النسائي: «فَلَمَّا صَحُّوا، قَامُوا إِلَى رَاعِي رَسُولِ الله ﷺ فَقَتَلُوهُ، وَرَجَعُوا كُفَّارًا». =

نعَم، يمكن حمل كلامهم على اللفظة التي زيدت في المتن -بغضّ النظر عن الإسنا- فيكون المقصود من تعاريفهم حينئذٍ موافقةً لتعريف الدكتور الطحان، ولكنّ تعريفه أدقُّ، وأوضَح، وأشملُ.

وهذا التعريف يشمل جميعَ أنواع الحديث المدرَج:

أ- سواءٌ أكان الإدراج في الإسناد أو المتن.

ب- وسواءٌ أكان الحديث **مرفوعًا** -كما قيّده بذلك أكثر الأئمّة- أو **موقوفًا** -كما قال الحافظ ابنُ حجر والسخاوي[1]- أو **مقطوعًا**، كما قال السخاوي.

ج- وسواءٌ أكان الإدراج **بالزيادة** في السند -كما هو الغالب- أو **بالنقص** من السند، كما يأتي في مثال النوع الرابع لمدرَج الإسناد[2].

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الحديث المدرَج بما يلي:

«ما غُيِّرَ سياقُ إسناده، أو أُدخِلَ في متنه ما ليس منه، بلا فصلٍ[3]، سواءٌ أكان مرفوعًا، أو موقوفًا، أو مقطوعًا»[4]. والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني- أهمية معرفة الحديث المدرَج.

يُعدُّ الإدراج في الحديث بابًا من أبواب العلل، ومعرفتُه من أفضل علوم الحديث الذي لا يدركه إلّا عالمٌ حاذقٌ مطّلعٌ على الأسانيد والمتون، له معرفةٌ بالرجالِ والمتونِ؛

=سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد، عن أنس بن مالك، فيه، (٧/ ٩٦، ح٤٠٢٩)، سنن ابن ماجه، أبواب الحدود، باب من حارب وسعى في الأرض فسادًا، (٣/ ٦٠٨-٦٠٩، ح٢٥٧٨)، وفي أبواب الطب، باب أبوال الإبل، (٤/ ٥٣٩-٥٤٠، ح٣٥٠٣).

وقد أخرجه النسائي، في السنن، كتاب تحريم الدم، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد، عن أنس بن مالك فيه، (٧/ ٩٦، ح٤٠٣٠-٤٠٣١)، **من طريق خالد؛**

والإمامُ أحمد، في المسند، (١٩/ ٩٧، ح١٢٠٤٢)، **من طريق محمد بن أبي عَديّ؛**

كلاهما، **عن حميد، عن أنس** ﷺ، ولفظه: «لَوْ خرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا **-قَالَ حُمَيْدٌ: وَقَالَ قَتَادَةُ، عَنْ أَنَس:- وَأَبْوَالِهَا**».

لـمّا فصّل خالدٌ ومحمد بن أبي عَديّ في السند، تبيّن الإدراج الحاصل في رواية عبد الوهّاب وإسماعيل بن جعفر.

(١) انظر: كلام الحافظ ابن حجر ﷺ في الصفحة السابقة، ومصادر أنواع الحديث المدرَج بالنسبة إلى من أُسند إليه، في المبحث الرابع، في الصفحة (٢٥٤٥)، وما بعدها.

(٢) في المبحث الخامس، في الصفحة (٢٥٥٧).

(٣) أي: غيرَ فاصلٍ بينهما بذكر قائله. مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٥).

(٤) انظر: كلام الحافظ ابن حجر ﷺ السابق في الصفحة (٢٥٤٠)، وتعريف الأستاذ الدكتور محمد مطر ﷺ، والدكتور محمود بن أحمد الطحّان (حفظه الله)، السابقَين في الصفحة (٢٥٤٢)، والمصادر الموجودة في الصفحة (٢٥٤٥) وما بعدها: المبحث الرابع- أنواع الحديث المدرَج، بالنظر إلى المتن، أ- بالنسبة إلى من أُسند إليه.

إذ إنّه من علل الحديث التي يُشكل شأنها على كثير من أصحاب الحديث، فضلًا عن غيرهم.

ويكفي في بيان أهمّية معرفة الحديث المدرَج قولُ الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ﷺ في مقدّمة كتابه "الفصل للوصل المدرَج في النقل": «ذكرتُ فيه أحاديث **يشكل شأنها على جماعة** من أصحاب الحديث والأثر، **ويخفى مكانها على غير واحد من أهل المعرفة والبصر**؛ فمنها ما **يلتبس على العالم الجليل القَدْر** فضلًا عن المتعلّم القليل الخبر...»[(١)].

وقال السيوطي (ت: ٩١١هـ) ﷺ: «**لأنّ العناية بتمييز كلام الرواةِ من كلام النبوّةِ أهمّ**»[(٢)].

وبهذا تتبيّن أهمّية معرفة الحديثِ المدرَج، ومكانته في علوم الحديث.

المبحث الثالث– أوّل من صنَّف في الحديث المدرَج:

أوّل من صنّف في الحديث المدرَج هو الحافظ أحمد بن علي الخطيبُ البغداديُّ (ت: ٤٦٣هـ) ﷺ، حيث ألّف كتابه: «**الفصل للوصل المدرَج في النقل**»[(٣)].

ثم عمد الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) ﷺ إلى كتاب الخطيب هذا –كما فعل مع غيره من كتب الخطيب– فرتّبه على الأبواب ثم اختصر أسانيده، واستدرك عليه ما فاته من الأحاديث المدرَجة، وذكر كثيرًا من الحكايات المتعلّقة بالإدراج، وكثيرًا من الأمثلة؛ فبلغ قدرَ كتابِ الخطيب مرّتين أو أكثر، وسمّاه «**تقريب الْمَنْهَج بترتيب المُدرَج**»[(٤)]، وهو مفقودٌ.

قال الحافظ ابن حجر ﷺ –وهو بصدد الكلام عن كونِ الإمام الزُّهريّ يفسّر الأحاديث كثيرًا، وربما أسقط أداةَ التفسير، فكان بعض أقرانه ربما يقول له: افصِل كلامَك من كلام النبي ﷺ–: «وقد ذكرتُ كثيرًا من هذه الحكايات، وكثيرًا من أمثلة ذلك

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، (١/ ١٠٠).

(٢) المَدرَج إلى المُدرَج، (ص: ١٧).

(٣) انظر: النكت، لابن حجر، النوع العشرون، (٢/ ٨١١)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٢٠٨)، تدريب الراوي، للسيوطي، النوع العشرون المدرج، (١/ ٣٢٢).

(٤) انظر: المراجع السابقة.

في الكتاب المذكور، واسمه "**تقريب المنهج بترتيب المدرَج**"، **أعان الله على تكميلِه وتبييضِه...**»[(١)].

قال الحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢ه) ﷺ: «وكأنّه لم يبيّضها فما رأيتُها بعدُ»[(٢)].

ثم جاء الحافظ السيوطي (ت: ٩١١ه) ﷺ فلخّص كتاب الحافظ ابن حجر مقتصِرًا على مُدرَج المتن، وعوّضه من مدرج الإسناد زوائدَ مهمّةً من مدرجات المتون خلى عنها كتاب الحافظ ابن حجر، وهي مسطورة في كتب النُّقّاد، وحذَف الأسانيد، وسمّاه «**المَدرَج إلى المُدرَج**» -بضم الميم في الأولى، وفتحها في الثانية[(٣)].

المبحث الرابع- أنواع الحديث المدرَج.

ينقسم الحديثُ المدرَج باعتبارات:

- **بالنظر إلى السند والمتن، نوعان[(٤)]:**

١- **مُدرَج المتن** (ويُسمَّى تدليس المتون[(٥)]، وهو أن يقع في المتن كلامٌ ليس منه بلا فصل[(٦)])[(٧)].

٢- **مُدرَج الإسناد** (وهو أن يقع تغييرٌ في سياق الإسناد)[(٨)].

- **وبالنظر إلى المتن:**

أ- بالنسبة إلى مَن أُسند إليه، ثلاثةُ أنواعٍ[(٩)]:

١- مرفوعٌ إلى رسول الله ﷺ، وهو الأكثر، وبه قيّد المدرَجَ أكثرُ الأئمّةِ.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٢٩).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (١/ ٢٠٨).

(٣) انظر: المدرج إلى المدرج، للسيوطي، (ص: ١٧).

(٤) انظر: ما تقدم من أقوال الأئمة في المبحث الأول، تعريف المدرج اصطلاحًا، في الصفحة (٢٥٣٨) وما بعدها.

(٥) انظر: كلام الزركشي المتقدم في الصفحة (٢٥٤٠)، المبحث الأول، تعريف المدرج اصطلاحًا.

(٦) أي: غيرَ فاصلٍ بينهما بذكر قائله. مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٥).

(٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٥-٩٨)، نزهة النظر، لابن حجر، (ص: ٩٣-٩٤).

(٨) انظر: نزهة النظر، لابن حجر، (ص: ٩٣-٩٤).

(٩) انظر: النكت، لابن حجر، النوع العشرون- المدرج، (٢/ ٨١٩-٨٢١)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٢٩٨).

وهو ثلاثة أقسامٌ[(١)]:

أ- ما وقع في المتن من كلام الصحابة ﷺ مُدرَجًا في كلام النبي ﷺ[(٢)].

ب- ما وقع في المتن من كلام التابعين، مُدرَجًا في كلام النبي ﷺ[(٣)].

ج- ما كان من قول مَن بعدَ التابعين مُدرَجًا في حديث رسول الله ﷺ[(٤)].

٢- موقوفٌ على الصحابيّ، بإلحاق التابعيّ فمَن بعدَه[(٥)].

وهو قسمان:

أ- ما أُدرِج من كلام بعض التابعين في كلام الصحابة[(٦)].

ب- ما أُدرِج من كلام مَن بعدَ التابعين في كلام الصحابة[(٧)].

٣- مقطوعٌ على التابعي، بإلحاق تابعي التابعي فمَن بعدَه[(٨)].

---

(١) انظر: مقدمّة تحقيق الأستاذ الدكتور محمد بن مطر الزهراني لـ "الفصل للوصل المدرج في النقل"، (١/ ٢٤-٢٥).

(٢) قال الخطيب ﷺ: «باب ذكر الأحاديث التي وصلت ألفاظ رواتها بمتونها وأدرجت فيها: نبدأ من ذلك بما أدرج قول الصحابة فيه، فمنها...». الفصل للوصل المدرج، (١/ ١٠٢، ح١)، وانظر: النكت، لابن حجر، (٢/ ٨١٩).

(٣) قال الخطيب ﷺ: «باب ذكر الأحاديث المسندة المرفوعة التي وصلت بها ألفاظ التابعين وأدرجت فيها». الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢٥١، ح٢٠)، وانظر: النكت، لابن حجر، النوع العشرون- المدرج، (٢/ ٨٢٠).

(٤) قال الخطيب ﷺ: «باب: ذكر أخبار من وصل المرسل المقطوع بالمتصل المرفوع وأدرجه في الأحاديث». "الفصل للوصل المدرج في النقل"، (٢/ ٦٢١، ح٦٩)، وانظر: النكت، لابن حجر، النوع العشرون- المدرج، (٢/ ٨٢٠).

(٥) انظر: النكت، لابن حجر، النوع العشرون- المدرج، (٢/ ٨٢١)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٢٩٨).

(٦) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/ ٨٢١).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (١/ ٢٩٨).

وهذا تقسيم الحافظ السخاوي ﷺ **لمدرَج المتن**، وأمّا الحافظ ابن حجر ﷺ فقد قسّمه على النحو التالي:

١- ما وقع في المتن من كلام الصحابة ﷺ مدرجًا في كلام النبي ﷺ.

٢- ما وقع من كلام التابعين، فمن بعدهم. [أي: في كلام النبي ﷺ].

٣- ما أُدرج من كلام بعض التابعين أو مَن بعدَهم في كلام الصحابة ﷺ. النكت، لابن حجر، (٢/ ٨٢١).

ب- بالنسبة إلى موضع الإدراج في المتنِ ثلاثةُ أقسامٍ:

١- أن يقع الإدراج **في أول المتن**، وهو نادرٌ.

٢- أن يقع الإدراج **في وسط المتن**، وهو قليلٌ.

٣- أن يقع الإدراج **في آخر المتن**، وهو الأكثر[١].

- **وبالنظر إلى السندِ، خمسةُ أقسامٍ[٢]:**

قسّم الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ﷺ مدرَج الإسناد إلى أربعة أقسام[٣]، وافقه ابن الصلاح والحافظ ابن حجرٍ على ثلاثة منها، وتفرّد الخطيب بالقسم الرابع، وأضاف الحافظ ابن حجر على الخطيب وابن الصلاح قسمين[٤]، وإليك تفصيلَ ذلك:

أولاً- تقسيم الخطيب البغدادي لمدرَج الإسناد:

أ- ما وافقه عليه غيره:

١- ما كان متن الحديث عند راويه بإسنادٍ غير لفظةٍ منه أو ألفاظٍ فإنها عنده بإسنادٍ آخر، فلم يبيّن ذلك بل أدرج الحديث، وجعل جميعَه بإسنادٍ واحدٍ.

٢- ما أُلحق بمتنه لفظةٌ أو ألفاظٌ ليست منه وإنما هي من متنٍ آخرٍ.

---

(١) انظر: نزهة النظر، لابن حجر، (ص: ٩٤)، النكت على كتاب ابن الصلاح، له، (١/١٢٢).

(٢) كما قال الحافظ ابن حجر. انظر: النكت، لابن حجر، (٢/ ٨٣٢-٨٣٥)، نزهة النظر، له، (ص: ٩٣-٩٤).

(٣) **تقسيم المدرَج عمومًا عند الخطيب البغدادي** ﷺ:

١- أحاديثُ وُصلت متونُها بقول رواتها، وسيقَ الجميعُ سياقةً واحدةً؛ فصار الكلّ مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

٢- ما كان متن الحديث عند راويه بإسنادٍ غيرَ لفظةٍ منه أو ألفاظٍ فإنها عنده بإسنادٍ آخر، فلم يبيّن ذلك بل أدرج الحديث، وجعل جميعه بإسنادٍ واحد.

٣- ما أُلحق بمتنه لفظةٌ أو ألفاظٌ ليست منه وإنما هي من متنٍ آخرٍ.

٤- ما كان بعض الصحابة يروي متنَه عن صحابي آخر عن رسول الله ﷺ فوُصل بمتنٍ يرويه الصحابيُّ الأوّلُ عن رسول الله ﷺ.

٥- ما كان يرويه المحدّث عن جماعة اشتركوا في روايته فاتفقوا غيرَ واحدٍ منهم خالفهم في إسناده فأدرج الإسناد وحمل على الاتفاق. الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٠٠-١٠١).

(٤) قال الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ): «واعلم أنّه زاد الحافظ في مدرَج الإسناد قسمين على هذه الثلاثة...». توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، مسألة: ٤٣ [في بيان حقيقة المدرج...]، (٢/ ٥١).

٣- ما كان يرويه المحدّث عن جماعة اشتركوا في روايته فاتفقوا غيرَ واحدٍ منهم خالفهم في إسناده فأدرج الإسناد وحمل على الاتّفاق[١].

ب- ما انفرد به الخطيبُ:

وهو القسم الرابع عنده، وهو:

ما كان بعض الصحابة يروي متنَه عن صحابي آخر عن رسول الله ﷺ، فوُصل بمتنٍ يرويه الصحابيُّ الأوّلُ عن رسول الله ﷺ[٢].

ولعلّ سبب عدمِ ذكرِ المحدّثين -غيرَ الخطيب- لهذا القسم راجعٌ إلى كون مرسَل الصحابيّ مقبولًا عند الجمهور، حتَّى حكى بعضهم الإجماعَ على قبول مراسيل الصحابة[٣]؛ وعلى هذا فلا يمكن اعتبار هذا القسم مُدرجًا.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ١٠٠-١٠١).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) **قال ابن الصلاح** (ت: ٦٤٣هـ) ﷺ: «ثم إنا لم نَعدَّ في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثلما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسنَد».

وقال الزَّركشي (ت: ٧٩٤هـ) ﷺ: «أمّا مرسل الصحابة فمقبولٌ أي: بالإجماع كما صرح به بعضهم...».

وقال الحافظ العراقي (ت: ٨٠٢هـ) ﷺ:

أمّا الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصلُ على الصواب

ثم شرحه بقوله: «أي: أمّا مراسيل الصحابة فحكمها حكم الموصول».

قال السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ﷺ معلّقًا: «(فحكمه الوصل) المقتضي للاحتجاج به».

وقال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) ﷺ: «**الجمهور على جعله حُجّةً**».

وقال -جوابًا على احتمالَ أخذِ بعض صغار الصحابة ﷺ عن تابعيٍّ ضعيف-: «وقد تتبّعت روايات الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- عن التابعين **وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيءٌ يثبتُ**؛ فهذا يدل على ندور أخذهم عمّن يضعف من التابعين. والله أعلم».

مقدمة ابن الصلاح، النوع التاسع- معرفة المرسل، (ص: ٥٦)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، النوع التاسع- المرسل، (١/ ٥٠٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، النوع التاسع- المرسل، (٢/ ٥٧٠)، وفي النوع الحادي عشر- المعضل، (٢/ ٥٨٥)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، المرسل، (١/ ٢١٣-٢١٤)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ١٩٢).

ثانياً- تقسم ابن الصلاح لمدرَج الإسناد (وهو موافق لتقسيم الخطيب)[1]:

١- أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرَفًا منه، فإنه عنده بإسناد ثانٍ، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأوّل، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

٢- أن يدرج في متن حديثٍ بعض متن حديثٍ آخرَ، مخالف للأول في الإسناد.

٣- أن يروِيَ الراوي حديثاً عن جماعة، بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يُدرج روايتهم على الاتّفاق[2].

ثالثًا- تقسيم الحافظ ابن حجر لمدرَج الإسناد (والرابع والخامس من إضافاته)[3].

١- أن يكون المتن مختلف الإسناد بالنسبة إلى أفراد رواته، فيروِيَه راوٍ واحدٌ عنهم، فيحمل بعض رواياتهم على بعضٍ ولا يميّز بينها.

٢- أن يكون المتن عند الراوي له بالإسناد إلا طرفًا منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيروِيَه بعضهم عنه تامًّا بالإسناد الأول.

٣- أن يكون متنان مختلفي الإسناد، فيدرج بعض الرواة شيئا من أحدهما في الآخر، ولا يكون ذلك الشيء من رواية ذلك الراوي؛ **ومن هذه الحيثية فارق القسم الذي قبله.**

٤- أن يكون المتن عند الراوي إلا طرفًا منه فإنه لم يسمعه من شيخه فيه وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيدرجه بعض الرواة عنه بلا تفصيل. وهذا مما يشترك فيه الإدراج والتدليس.

٥- أن لا يذكر المحدّث متن الحديث، بل يسوق إسناده فقط، ثم يقطعه قاطع فيذكر كلاما فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد[4].

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٨٣٢/١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٥-٩٨).

(٣) النكت على ابن الصلاح (٨٣٥/١)

(٤) النكت، لابن حجر، (٢/ ٨٣٢-٨٣٥)، وانظر: نزهة النظر، له، (ص: ٩٣-٩٤)، وكلام ابن حبان في قصة ثابت بن مسى الزاهد، الموجود في المبحث الخامس، المثال الخامس لمدرَج الإسناد، في الصفحة (٢٥٥٩).

المبحث الخامس– أمثلةٌ للحديث المدرَج:

اولاً– مدرَج المتن (ويُسمَّى تدليس المتون[١]، وهو أن يقع في المتن كلامٌ ليس منه بلا فصل[٢])[٣].

أ– مثال وقوع الإدراج في أوّل المتن (وهو نادرٌ جدًّا[٤]):

حديث أبي هريرة ﷺ: «**أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ** وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النار»[٥].

رواه شبابة بن سَوّار الفَزاريُّ، وأبو قَطَنٍ عمرو بن الهيثَم القُطَعيُّ، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ برفع كامل المتن.

قال الخطيب البغداي (ت: ٤٦٣هـ) ﷺ: «وهِم أبو قَطَنٍ عمرو بن الهيثَم القُطَعيُّ وشبابة بن سَوّار الفَزاريُّ في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه؛ وذلك أنّ قوله: «**أسبغوا الوضوءَ**» كلامُ أبي هريرة، وقوله: «**ويلٌ للأعقاب من النار**» كلامُ النبي ﷺ»[٦].

وقد فصَله جمهور الرواة عن شعبة، فقالوا: «**أسبِغوا الوضوءَ**؛ فإنّ أبا القاسم صلى الله عليه وسلّم قال: **ويلٌ للأعقاب من النّار**»[٧]، وفي رواية «**أسبِغوا الوضوءَ**؛ فإني سمعتُ أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: **ويلٌ للعراقيب من النار**»[٨]؛ فلم يرفعوا منه إلّا الجزء الثاني (وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النار**»).

---

(١) انظر: كلام الزركشي المتقدم في الصفحة (٢٥٤٠)، المبحث الأول، تعريف المدرج اصطلاحًا.

(٢) أي: غيرَ فاصلٍ بينهما بذكر قائله. مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٥).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٥–٩٨)، نزهة النظر، لابن حجر، (ص: ٩٣–٩٤).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٨١٢).

(٥) انظر: سنن الدارقطني (١/١٦٥)، الفصل للوصل المدرج، (١/٣٤٦، ح٨)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، (ص: ١٢٨)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٨٢٤).

(٦) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٢٩–١٣٠).

(٧) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، (١/ ٤٤، ح١٦٥).

(٨) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، (١/ ٢١٤، ح٢٤٢).

وأخرج الشيخان الحديثَ كذلك -بالفصل- من حديث بعضِهم، واقتصر بعضهم على الجزء المرفوع فقط[1].

ثم إنّ قولَ أبي هريرة ﷺ: «**أسبِغوا الوضوءَ**» قد ثبت في الصحيح مرفوعًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ[2].

فقد أخرج الإمام مسلمٌ (ت: ٢٦١ه) ﷺ بطريقه إلى أبي يحيى، عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: «رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءٍ بِالطَّرِيقِ تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَتَوَضَّئُوا وَهُمْ عِجَالٌ فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحُ لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ **فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ»**[3].

قال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢ه) ﷺ -في هذا النوع من مدرَج المتن-: «**وهو نادرٌ جدًّا**»[4] قال: «وفتّشتُ ما جمعه الخطيب في المدرَج ومقدارَ ما زدتُ عليه منه **فلم أجد له مثالًا آخر**، إلّا ما جاء في بعض طرق حديث بُسرة الآتي من رواية محمد بن دينار، عن هشام بن حسان»[5].

ب- مثال وقوع الإدراج في وسط المتن (وهو قليلٌ[6]).

حديث بُسرة بنت صفوان ﷺ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ **أَوْ أُنْثَيَيْهِ أو رُفْغَيْهِ**[7] فَلْيَتَوَضَّأْ»[8].

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، (١/ ٤٤، ح١٦٥)، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، (١/ ٢١٤-٢١٥، ح٢٤٢).

(٢) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (١/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، (١/ ٢١٤، ح٢٤١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٨١٢).

(٥) المرجع نفسه، (٢/ ٨٢٤).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/ ٨١٢).

(٧) انظر: الرُّفْغُ -بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ-: واحدُ الْأَرْفَاغِ، وَهِيَ أصولُ الـمَغابن كَالْآبَاطِ والحَوالِب، وغيرِها مِنْ مَطاوي الأعضاءِ وَمَا يَجْتَمِعُ فِيهِ مِنَ الوَسَخ والعَرَق. والمراد هنا: أُصولِ الفَخِذَين. النهاية في غريب الحديث والأثر، رَفَغَ، (٢/ ٢٤٤).

(٨) انظر: المعجم الكبير للطبراني، باب الباء، بسرة بنت صفوان، (٢٤/ ٢٠٠-٢٠١، ح٥١٠-٥١١)، سنن الدارقطني، (١/ ٢٧٠، ح٥٣٩)، علل الدارقطني، (١٥/ ٣١٣-٣٥٦، ح٤٠٦٠)، الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ٣٤٤-٣٤٨)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، (ص: ١٣٠)، النكت، لابن حجر، النوع العشرون، (٢/ ٨٢٩-٨٣٠)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٠-٣٠١).

المرفوع منه قوله: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»؛ وذكر الأُنثَيين والرُّفْغين إنما هو من قول عُروة بن الزُّبير؛ بيّن ذلك جمهورُ الرواة عن هشامِ بن عروة(١).

فقد رواه عبد **الحميد بن جعفر**، عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه، عن بُسْرَةَ، مرفوعًا كلُّه(٢)؛

وكذلك رواه **ابن جُرَيج** عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن مروان بن الحَكَم(٣) عن بُسرة؛ **فخالفا جمهور أصحاب هِشامٍ في رفع الجملتين**(٤).

---

(١) انظر: المعجم الكبير للطبراني، باب الباء، بسرة بنت صفوان، (٢٤/ ١٩٩-٢٠٣، ح٥٠٧-٥٢١)، سنن الدارقطني، (١/ ٢٦٩-٢٧٠، ح٥٣٦-٥٣٩)، علل الدارقطني، (١٥/ ٣١٣-٣٥٦، ح٤٠٦٠)، الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، (٣٤٣/١، ح٢٢)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، (ص: ١٣٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، النوع العشرون، (٢/ ٨٢٩-٨٣٠)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) انظر: المعجم الكبير، للطبراني، باب الباء، بسرة بنت صفوان، (٢٤/ ٢٠٠، ح٥١١)، سنن الدارقطني، (١/ ٢٦٩، ح٥٣٦)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (ص: ١٣٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، النوع العشرون، (٢/ ٨٢٩-٨٣٠)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (١/ ٣٠٠).

(٣) ذِكرُ مروان في السند وعدم ذكره لا يضرّ؛ لأن أصل الحديث واحدٌ؛ فقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير، باب الباء، بسرة بنت صفوان، (٢٤/ ١٩٩، ح٥٠٧)، من هشام بن عروة، عن أبيه، **«أَنَّهُ: كَانَ عِنْدَ مَرْوَانَ بن الْحَكَمِ فَسُئِلَ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ، فَلَمْ يَرَ بِهِ بَأْسًا، فَبَعَثَ مَرْوَانُ بَعْضَ حَرَسِهِ إِلَى بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ**، فَقَالَ: حَدَّثَتْنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا مَسَّ الرَّجُلُ فَرْجَهُ بِيَدِهِ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ، فَرَجَعَ فَقَالَ: قَالَتْ: نَعَمْ...». وفي بعض طرق الحديث -وهو طريق ربيعة بن عثمان، عن هشام، كما في المعجم الكبير للطبراني (٢٤/ ٢٠٢، ح٥١٧)- **«قَالَ عُرْوَةُ: فَسَأَلْتُ بُسْرَةَ فَصَدَّقَتْهُ»**، أي: رسولَ مروان.

(٤) انظر: سنن الدارقطني، (١/ ٢٧٠، ح٥٣٩)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، (ص: ١٣٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، النوع العشرون، (٢/ ٨٢٩-٨٣٠).
وهو عند الطبراني في المعجم الكبير، باب الباء، بسرة بنت صفوان، (٢٤/ ٢٠١، ح٥١٣)، **بدون ذِكْرِ الأنثيين والرُّفغين.**
ولعلّ ذلك سببُ قول الخطيب البغدادي إنّ ذكر الأنثيين والرُّفغَين تفرّد به عبد الحميد بن جعفر، عن هشام؛ فلم يعوّل الخطيبُ على رواية ابن جُريجٍ المخالفةِ لرواية جمهور أصحاب هشامٍ، ولا على رواية أبي كاملٍ المخالفةِ لرواية جمهور أصحاب يزيد بن زُرَيع. انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ٣٤٥).

وكذلك رواه **أبو كامل الجَحْدَري، عن يَزِيدُ بن زُرَيْع**[1]، **عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِياني**، عن هشام، به؛ **فخالف جمهور أصحاب يزيد بن زُرَيع** أيضًا[2].

قال الإمام الدارقطني (ت: ٣٨٥ه) ﷺ: «**ووهِم في ذكر الأثنيين والرُّفغ** وإدراجه ذلك في حديث بُسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، **والمحفوظُ أنّ ذلك من قولِ عروةَ غير مرفوع**، كذلك رواه الثقات عن هشام...»، ثم روى الحديثَ من رواية **يزيد بن زُرَيع عن أيوب**؛ ففصل قولَ عروة من المرفوع فقال: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**». قال: **وكان عروة يقول: إذا مَسَّ رُفغَيه أو أُنْثَيَيْه أو ذَكَره فَلْيَتَوَضَّأْ**»[3].

وقال الحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢ه) ﷺ: «فصلَه حمّاد بن زيد وغيره عن هشام، وهو الذي رواه جمهور أصحاب يزيد بن زريع عنه[4]، ثم جمهور أصحاب السختياني عنه؛ واقتصر عشرون من حفّاظ أصحاب هشام[5] على المرفوع فقط»[6].

من أجل ذلك **قال الخطيب البغداديّ** (ت: ٤٦٣ه) ﷺ إنّ **ذكر الأُنثيين والرُّفغَين تفرّد به عبد الحميد بن جعفر**[7]؛ فلم يعوّل الخطيبُ على رواية أبي كامل المخالفةِ لرواية جمهور أصحاب يزيد بن زُرَيع، ولا على رواية ابن جُرَيجٍ المخالِفةِ لرواية جمهور أصحاب هشامٍ.

---

(١) **وهذا مخالفٌ لما رواه جمهور أصحاب يزيد بن زُرَيع عنه**؛ قال الحافظ السخاوي: «فصله حمّاد بن زيد وغيره عن هشام، وهو الذي رواه جمهور أصحاب يزيد بن زُرَيعٍ عنه». فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/ ٣٠٠).

(٢) انظر: المعجم الكبير للطبراني، باب الباء، بسرة بنت صفوان، (٢٤/ ٢٠٠، ح٥١٠)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، (ص: ١٣٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، النوع العشرون، (٢/ ٨٢٩-٨٣٠)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٣) انظر: سنن الدارقطني، (١/ ٢٧٠، ح٥٣٧)، الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب، (١/ ٣٤٧).

(٤) خلافًا لرواية أبي كامل الجَحْدَري، عن يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ السختياني المتقدّمة.

(٥) خلافًا لرواية ابن جريج المخالِفة.

(٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٧) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ٣٤٥).

ج- مثال وقوع الإدراج في آخر المتن (وهو الأكثر[١]):

حديث ابن مسعود ﷺ في التشهد: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِهِ فَعَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّه وَالصَّلَوَاتُ... وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. **فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ**[٢]؛ **فَإِنْ شِئْتَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَاقْعُدْ**»[٣].

فقد رواه زُهير بن معاوية، عَنِ الْحَسَنِ بن الْحُرِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بن مُخَيْمِرَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عن ابن مسعود ﷺ، مرفوعًا كلّه.

وقوله: "**فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صلاتُك**...إلخ" ليس من كلامِ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وسلَّم بل هو قول ابن مسعود ﷺ، أدرجه بعض الرواة؛ وقد رواه الجمهور على الفصل، وميّزوا بين المرفوع منه وقولِ ابن مسعود ﷺ، فقالوا: «**قال عبد الله:** فإذا قلت ذلك ...»[٤]، ورواه أكثر من راوٍ فاقتصروا على المرفوع[٥].

ثانياً- مدرَج الإسناد (وهو أن يقع تغييرٌ في سياق الإسناد)[٦]:

١- مثال النوع الأول[٧]:

حديث ابن عُيَيْنة وزائدة بن قُدامة، عن **عاصم بن كُلَيب، عن أبيه،** عن وائل بن حُجر ﷺ، في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي آخره: «**ثُمَّ جِئْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي**

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٨١٢/٢).

(٢) وهذا لفظ أبي داود الطيالسي (ت: ٢٠٤ه)، وعند أبي داود السجستاني وغيره: «**فقد قضيتَ صلاتَكَ**، إن شئتَ أن تقوم فقُم، وإن شئتَ أن تقعدَ فاقعُد».

(٣) انظر: سنن أبي داود، (٢/ ٢١٨، ح٩٧٠)، مسند أبي داود الطيالسي، (١/ ٢١٩، ح٢٧٣)، مسند ابن الجعد، (ص: ٣٧٩، ح٢٥٩٣)، سنن الدارمي، (ص: ٣٤١، ح١٤٧٩)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه، (٢/ ١٦٤، ح١٣٣٣-١٣٣٤)، الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ١٠٣-١٠٤)، مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٦)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/ ٨١٥)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/ ٢٩٨).

(٤) انظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٣/ ٣٩٦، ح١٩٥٩)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه، (٢/ ١٦٥، ١٦٧، ح١٣٣٥، ١٣٣٧).

(٥) انظر: سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه، (٢/ ١٦٤، ح١٣٣٣-١٣٣٤)، الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ١٠٣-١٠٤)، مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٦)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/ ٨١٥)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/ ٢٩٨).

(٦) انظر: نزهة النظر، لابن حجر، (ص: ٩٣-٩٤).

(٧) عند الخطيب وابن الصلاح، وهو الثاني عند ابن حجر: «أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرَفًا منه، فإنه عنده بإسناد ثانٍ، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأوّل، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول». وقد تقدّم كلامهم في الصفحة (٢٥٤٧) وما بعدها.

زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ، فَرَأَيْتُ النَّاسَ عَلَيْهِمُ الثِّيَابُ تُحَرَّكُ أَيْدِيهِمْ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ مِنَ الْبَرْدِ»[(١)].

والذي عنده بهذا السند هو صفة صلاة النبي ﷺ خاصّةً. وأما الجملة الثانية (**«ثُمَّ جِئْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ...»**) فإنما رواها **عاصمٌ، عن عبد الجبّار بن وائل، عن بعض أهله**، عن وائل؛ فبينهما واسطتان، بخلاف الأول.

كذلك فصلهما زُهير بن معاوية، وأبو بدر شجاع بن الوليد، وهما أثبتُ له روايةً ممّن روى رفع الأيدي من تحت الثياب **عن عاصم بن كُليب، عن أبيه، عن وائل**؛ ورجّح روايتَهما موسى بن هارون الحمّال، وحكم بالوهم على من جمع بينهما بسند واحد[(٢)].

٢- مثال النوع الثاني[(٣)]:

رواية سعيد بن أبي مريم، عن **مالك، عن الزُّهري، عن أنس** رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، **ولا تنافسوا...»**[(٤)]، الحديث.

---

(١) سنن أبي داود، أبواب تفريع استفتاح الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، (١/ ١٩٣، ح٧٢٧)، مسند أحمد، (٣١/ ١٦٠، ح١٨٨٧٠)، قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، للبخاري، (ص: ٥٢، ح٧٠)، المنتقى من السنن المسندة، لابن الجارود، كتاب الصلاة، صفة صلاة رسول الله ﷺ، (ص: ٦٢، ح٢٠٨).

(٢) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ٤٢٥-٤٤٤، ح٤٤)، مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، معرفة المدرج في الحديث، (ص: ٩٧)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، النوع العشرون المدرج، (٢/ ٢٤٧-٢٤٨)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٣) عند الخطيب وابن الصلاح، وهو الثالث عند ابن حجر «أن يدرج في متن حديثٍ بعض متن حديثٍ آخرَ، مخالف للأول في الإسناد». وقد تقدّم كلامهم في الصفحة (٢٥٤٧) وما بعدها.

(٤) لفظ الحديث: «**لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا**، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ». صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الهجرة، (٨/ ٢١، ح٦٠٧٦)، صحيح مسلم، كتاب البرّ والصلة والآداب، باب النهي عن التحاسد والتباغض والتدابر، (٤/ ١٩٨٣، ح٢٥٥٨).

فقوله: «**ولا تنافسوا**» أدرجه سعيد بن أبي مريم من متن حديث آخر، رواه **مالك عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة** ﷺ، وفيه: «وَلا تَجَسَّسُوا، وَلا تَحَسَّسُوا، **وَلا تَنَافَسُوا**[(١)]، وَلا تَحَاسَدُوا، وَلا تَبَاغَضُوا، وَلا تَدَابَرُوا»[(٢)].

٣- مثال النوع الثالث[(٣)]:

رواية عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، عن الثوري، عن منصور والأعمش **وواصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبِيل**، عن ابن مسعود ﷺ، «قلت: يا رسول الله، أَيُّ الذَّنبِ أعظمُ؟...» الحديث.

واصل **إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله** من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما[(٤)].

قال الإمام الدارَقُطني ﷺ: «فيشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي، ولابن كثير، فجعل إسنادهم واحدًا ولم يذكر بينهم خلافًا، وحمل حديث واصل على حديث الأعمش، ومنصور.

---

(١) لفظ الحديث: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، **وَلَا تَنَافَسُوا**، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا». صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب {يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسَّسوا}، (٨/ ١٩، ح٦٠٦٦)، صحيح مسلم، كتاب البرّ والصلة والآداب، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجُش، ونحوها، (٤/ ١٩٨٥، ح٢٥٦٣).

هذا لفظ الإمام مسلمٍ، ولم أقف عند الإمام البخاري على قوله: «**وَلَا تَنَافَسُوا**».

(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل، (٢/ ٧٣٩-٧٤٤، ح٨١)، مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، معرفة المدرج في الحديث، (ص: ٩٧)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، النوع العشرون المدرج، (٢/ ٢٤٨-٢٤٩)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٣) عند الخطيب وابن الصلاح، وهو الأوّل عند ابن حجر «أن يرويَ الراوي حديثًا عن جماعة، بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يُدرج روايتهم على الاتّفاق». وقد تقدّم كلامهم في الصفحة (٢٥٤٧) وما بعدها.

(٤) علل الدارقطني، (٥/ ٢٢٠-٢٢٣، ح٨٣٤)، الفصل للوصل المدرج في النقل، (٢/ ٨١٩-٨٤١، ح٩٣)، مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، معرفة المدرج في الحديث، (ص: ٩٨)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، النوع العشرون المدرج، (٢/ ٢٤٩-٢٥١)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٥-٣٠٦).

وفصله يحيى بن سعيد، فجعل حديث واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، وهو الصواب؛ لأن شعبة، ومهدي بن ميمون، روياه عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله، كما رواه يحيى، عن الثوري عنه، والله أعلم»[(١)].

٤- مثال النوع الرابع[(٢)]:

حديث إسماعيل بن جعفر، عن حُمَيد، عن أنس ﷺ، في قصة العُرَنيِّينَ، وأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم: «لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى إِبِلِنَا، فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا **وَأَبْوَالِهَا**»[(٣)].

فلفظة «**وأبوالها**» لم يسمعها حُميد من أنس ﷺ، وإنما سمعها من قتادة عن أنس ﷺ؛ فأدرجها بعض الرواة، ولم يبيّنوها.

---

(١) علل الدارقطني، (٥/ ٢٢٣، ح٨٣٤).

(٢) وهو عند ابن حجر وحده «أن يكون المتن عند الراوي إلا طرفًا منه فإنه لم يسمعه من شيخه فيه وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيدرجه بعض الرواة عنه بلا تفصيل». وقد تقدّم في الصفحة (٢٥٤٩).

(٣) لفظ الحديث: «أَنَّ أُنَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا، فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا **وَأَبْوَالِهَا؟** فَفَعَلُوا، فَارْتَدُّوا عَنْ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَاقُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ رَسُولُ الله فِي طَلَبِهِمْ، فَجِيءَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا». هذه رواية عبد الوهّاب، عند ابن ماجه.

وفي رواية إسماعيل بن جعفر، عند النسائي: «فَلَمَّا صَحُّوا، قَامُوا إِلَى رَاعِي رَسُولِ الله ﷺ فَقَتَلُوهُ، وَرَجَعُوا كُفَّارًا».

سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد، عن أنس بن مالك، فيه، (٧/ ٩٦، ح٤٠٢٩)، سنن ابن ماجه، أبواب الحدود، باب من حارب وسعى في الأرض فسادًا، (٣/ ٦٠٨-٦٠٩، ح٢٥٧٨)، وفي أبواب الطب، باب أبوال الإبل، (٤/ ٥٣٩-٥٤٠، ح٣٥٠٣).

وقد أخرجه النسائي، في السنن، كتاب تحريم الدم، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حميد، عن أنس بن مالك فيه، (٧/ ٩٦، ح٤٠٣٠-٤٠٣١)، **من طريق خالد؛**

والإمامُ أحمد، في المسند، (١٩/ ٩٧، ح١٢٠٤٢)، **من طريق محمد بن أبي عَدِيّ؛**

كلاهما، **عن حميد، عن أنس** ﷺ، ولفظه: «لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذَوْدٍ لَنَا فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا -**قَالَ حُمَيْدٌ: وَقَالَ قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ:- وَأَبْوَالِهَا**». **فصّلا في السند، فتبيّن الإدراج الحاصل في رواية عبد الوهّاب وإسماعيل بن جعفر.**

وقد بيّنها محمد بن أبي عَدي، ومروان بن معاوية، ويزيد بن هارون، وآخرون؛ فرووه عن حُميد، عن أنس ﷺ، بلفظ: «فشربتم من ألبانِها»، ثم قالوا في حديثهم: «قال حُميد: قال قتادة، عن أنس: **وأبوالِها**»؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «فرواية إسماعيل على هذا، فيها إدراجٌ وتسويةٌ[(١)]»، وقال السخاوي: «فيها إدراجٌ يتضمّن تدليسًا»[(٢)].

٥- مثال النوع الخامس[(٣)]:

حديثُ ثابت بن موسى الزاهد، عن شَريك القاضي، عن الأعمش، عن أبي سفيان[(٤)]، عن جابر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ**»[(٥)].

هذا كلامُ شَريك القاضي، وليس بحديثٍ مرفوعٍ؛ وإنما ذكره شريكٌ القاضي، لما دخل ثابتٌ وشَريكٌ يقول: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر ﷺ، عن النبي صلى الله

---

(١) أي: تدليس التسوية، وهو: إسقاطُ ضعيفٍ بين ثقتين لقي أحدهما الآخر. انظر: التقييد والإيضاح، للعراقي، النوع الثاني عشر- معرفة التدليس، (ص: ٩٥-٩٦)، النكت، لابن حجر، النوع الثاني عشر- معرفة التدليس، (٢/ ٦١٦)، فتح المغيث، للسخاوي، حكم التدليس، (١/ ٢٤٠-٢٤١)، عند شرح قول المصنّف: «فشره للضعف واستصغارًا»، تيسير مصطلح الحديث، تدليس التسوية، للطحّان، (ص: ٩٨).

ولعلّ سببَ قول الحافظ ابن حجر -إنّ في السند تسويةً- كونُ **قتادة مشهورًا بالتدليس**؛ فلا يُقبل منه إلا ما صرّح فيه بالسماع، ولم يصرّح هنا بالسماع. فإسقاطه في هذه الحالة من السند كإسقاط ضعيفٍ بين ثقتين، وهو تدليس التسوية. انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، (ص: ١٣، ٤٣، رقم ٩٢).

(٢) انظر: النكت، لابن حجر، النوع العشرون: المدرج، (٢/ ٨٣٤-٨٣٥)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٥).

(٣) وهو عند ابن حجر وحده: «أن لا يذكر المحدّث متن الحديث، بل يسوق إسناده فقط، ثم يقطعه قاطع فيذكر كلاما فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد». وقد تقدّم في الصفحة (٢٥٤٩).

(٤) طلحة بن نافع الواسطي أبو سفيان الإسكاف، نزيل مكة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٢٨٣)، خلاصة تذهيب تهذيب، الكمال، للخزرجي، (ص: ١٨٠).

(٥) سنن ابن ماجه، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما جاء في قيام الليل، (٢/ ٣٥٨، ح١٣٣٣)، الضعفاء الكبير، للعقيلي، ترجمة ثابت بن موسى، (١/ ١٧٦)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ترجمة ثابت بن موسى كوفي، (٢/ ٣٠٥).

عليه وسلم قال: **فالتفت فرأى ثابتَ بن موسى الزاهدَ، فقال** –**وهو يمازحه**–: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»، فظنّ ثابتٌ لغفلته أنّ هذا الكلام الذي قاله شريكٌ هو متنٌ للإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وحدّث به عن شريك، وإنما ذلك قولُ شَريك؛ ثم سرق هذا من ثابت بن موسى جماعةٌ من الضعفاء وحدَّثوا به عن شريك.

وإليك شيئًا من أقوال الأئمّة في ذلك:

قال ابن حبّان (ت: ٣٥٤هـ) ﷺ: «وهذا قولُ شَريك، قاله في عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر ﷺ: «**يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عُقَدٍ**»[(١)]؛ **فأدرج ثابت بن موسى في الخبر** وجعل قول شريك كلامَ النبي صلى الله عليه وسلم، ثم سرق هذا من ثابت بن موسى جماعةٌ ضعفاءُ[(٢)] وحدَّثوا به عن شريك»[(٣)].

وقال ابن عديّ (ت: ٣٦٥ه) ﷺ: شُبِّه على ثابت؛ وذلك أنّ شريكًا كان مزّاحًا، وكان ثابتٌ رجلًا صالحًا، فيشتبه أن يكون ثابتٌ دخل على شريك وكان شريكٌ يقول: **الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر** عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فالتفت فرأى ثابتًا، فقال يمازحه: «**مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ**»، فظنّ ثابتٌ لغفلته

---

(١) لفظ الحديث: «يَعقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ يَضْرِبُ كُلَّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ، فَارْقُدْ. فَإِنِ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ، انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسْلَانَ». صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٤/ ١٢٢، ح٣٢٦٩)، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح، (١/ ٥٣٨، ح٧٧٦)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) **قال ابن حبان** ﷺ –في ترجمة عبد الحميد بن بحر الكوفي–: «إنما هو من قول شَريك، فأدرجه باسمه، وسرق هذا الشيخُ فحدث به عن شَريكٍ نفسه». يعني: عبد الحميد بن بحر الكوفي. المجروحين لابن حبان، ترجمة عبد الحميد بن بحر الكوفي، (٢/ ١٤٢).

وقال ابن عديّ ﷺ: «وسرق هذا الحديثَ عن ثابتٍ –من الضعفاء– عبد الحميد بن بحر، وعبد الله بن شُبرُمة الشريكي، وإسحاق بن بشير الكاهلي، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي، وحدثني به بعض الضعاف عن زحمويه وكذب؛ فإن زحمويه ثقة». الكامل في ضعفاء الرجال، ترجمة ثابت بن موسى كوفي، (٢/ ٣٠٥).

(٣) المجروحين لابن حبان، ترجمة ثابت بن موسى العابد، (١/ ٢٠٧).

أنّ هذا الكلام الذي قاله شريكٌ هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شَريك، والإسناد الذي قرأه متن حديثٍ معروف»[1].

وقال أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥ه) ﷺ: «ثابت بن موسى الزاهد دخل على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه وشريكٌ يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: «**من كثر صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار**»، وإنما أراد بذلك ثابتَ بن موسى لزهده وورعه؛ فظن ثابت بن موسى أنه روى الحديث مرفوعًا بهذا الإسناد، فكان ثابت بن موسى يحدِّث به عن شَريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وليس لهذا الحديث أصلٌ إلا من هذا الوجه، وعن قومٍ من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شريك»[2].

وقد جزم أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧ه) ﷺ بأنّ هذا الحديثَ الواردَ في قصّةِ ثابت بن موسى الزاهد مع شَريكٍ القاضي حديثٌ موضوعٌ، وجزم ابن حبّان (ت: ٣٥٤هـ) بأنّه من المدرَج، ومثّل ابن الصلاح (ت: ٦٤٣ه) لشِبه الوضع بهذه القصّة[3].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ترجمة ثابت بن موسى كوفي، (٢/ ٣٠٥).

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم، (ص: ٦٣).

(٣) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم، باب علل أخبار رويت في الصلاة، (٢/ ٣٦-٣٧، ح١٩٦)، المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم (ص: ٦٣)، تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني، (ص: ٣٥١، ح٨٩٣)، ذخيرة الحفاظ، له، (٤/ ٢٣٩٠، ح٥٥٤٥)، مقدمة ابن الصلاح، النوع الحادي والعشرون- معرفة الموضوع، (ص: ١٠٠)، النكت، للزركشي، النوع الحادي والعشرون- معرفة الموضوع، (٢/ ٢٩٠)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، الموضوع، (١/ ٣١٦)، النكت، لابن حجر، النوع العشرون: المدرج، (٢/ ٨٣٥)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٨)، تدريب الراوي، للسيوطي، (١/ ٣٣٩-٣٤٠)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مسألة ٤٤- في الموضوع وحكمه، (٢/ ٦٧-٦٨).

الفصل الثاني- أسباب الإدراج، وعلاماتُه، وحكمُه

المبحث الأول- أسباب الإدراج في الحديث[١].

أسباب الإدراج في الحديث سندًا ومتنًا، يمكن إجمالها فيما يلي:

أوّلًا- تفسير الألفاظ الغريبة:

مثاله:

حديث ابن شهاب الزُّهريّ، عن عروة بن الزُّبير، عن عائشة ﵂ في بدء الوحي، وفيه: «وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ **فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ** -**وَهُوَ التَّعَبُّدُ**- اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِه...»[٢].

فقوله: «**وَهُوَ التَّعَبُّدُ**» مدرَجٌ من قولِ الزُّهري، وسبب إدراجه هو تفسير الغريب[٣].

ثانياً- استنباط الراوي حكمًا شرعيًّا في الحديث:

مثاله:

حديث بُسرة بنت صفوان ﵂ المتقدّم[٤]: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ **أَوْ أُنْثَيَيْهِ أو رُفْغَيْهِ**[٥] فَلْيَتَوَضَّأْ».

---

(١) انظر في هذا المبحث: الإدراج، أسبابه، ووسائل معرفته، للأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة، والدكتور حميد يوسف قوفي. وهو بحثٌ لطيف في ثلاثين صفحة، ركّز على أسباب الإدراج، ووسائل معرفته.

(٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ (١/ ٧، ح٣)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (١/ ١٣٩، ح١٦٠).

(٣) انظر: النكت لابن حجر (٨٢٥/٢)، فتح المغيث، للسخاوي (٣٠٠/١)، تدريب الراوي، للسيوطي، (٣١٨/١).

(٤) في الصفحة (٢٥٥١)، الفصل الأوّل، المبحث الخامس- أمثلةٌ للحديث المدرَج، مدرج المتن، مثال وقوع الإدراج في وسط المتن.

(٥) انظر: الرُّفْغُ -بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ-: واحدُ الْأَرْفَاغِ، وَهِيَ أصولُ المَغابن كَالْآبَاطِ والحَوالِب، وغيرِها مِنْ مَطاوي الأعضاءِ وَمَا يَجْتَمِعُ فِيهِ مِنَ الوَسَخ والعَرَق. والمراد هنا: أُصولِ الفَخِذَين. النهاية في غريب الحديث والأثر، رَفَغَ، (٢/ ٢٤٤).

المرفوع منه قولُه: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»؛ وذكر الأُنثَيَين والرُّفْغين إنما هو من قول عُروة بن الزُّبير؛ بيّن ذلك جمهورُ الرواة عن هشامِ بن عروة[(١)].

قال الحافظ السيوطي (٩١١هـ) ﷺ: «فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظِنّة الشهوة، جعل حكمَ ما قرب من الذكر كذلك، فقال ذلك، فظنّ بعض الرواة، أنه من صلب الخبر، فنقله مدرجًا فيه، وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا»[(٢)].

ثالثًا- الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل؛ فيجيء مَن بعدَه فيرويه مدمَجًا من غير تفصيل[(٣)]:

فقد رى الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) ﷺ بإسناده إلى الإمام أحمد، قال: «كان وكيعٌ يقول في الحديث: "**يعني كذا وكذا**"، وربما **حذف** "**يعني**" **وذَكَر التفسيرَ في الحديث**. وكذا كان الزُّهري يفسّر الأحاديث كثيرًا، وربما **أسقط أداة التفسير**؛ فكان بعض أقرانه ربما يقول له: افصِل كلامَك من كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم»[(٤)].

رابعًا- الغفلةُ وقبولُ التلقين:

مثاله:

قصّة ثابت بن موسى الزاهدِ مع شريكٍ القاضي[(٥)]، المتقدِّمُ[(٦)]؛ فقد اختلط الأمر على ثابتٍ لغفلته، فظنّ أنّ كلام شريكٍ القاضي هو متنٌ لهذا الإسناد.

وقال ابن عديّ (ت: ٣٦٥هـ) ﷺ: شُبِّه على ثابت؛ وذلك أنّ شريكًا كان مزّاحًا، وكان ثابتٌ رجلًا صالحًا، فيشتبه أن يكون ثابتٌ دخل على شريكٍ وكان شريكٌ يقول: **الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر** عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فالتفت فرأى

---

(١) راجع الموضع المذكور للوقوف على التفاصيل.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (١/ ٣١٨).

(٣) انظر: النكت، لابن حجر، (٢/ ٨٢٩).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٢٩)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٣).

(٥) وهو حديثُه، عن شَريك القاضي، عن الأعمش، عن أبي سفيان (طلحة بن نافع الواسطي)، عن جابر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ».
وهذا كلامُ شَريكٍ القاضي، وليس بحديثٍ مرفوعٍ. انظر تفصيله في الصفحة (٢٥٥٨).

(٦) في الصفحة (٢٥٥٨)، الفصل الأول، المبحث الخامس- أمثلة للحديث المدرج، مدرَج الإسناد، المثال الخامس.

ثابتًا، فقال يمازحه: «**مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ**»، فظنّ ثابتٌ لغفلته أنّ هذا الكلام الذي قاله شريكٌ هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما ذلك قول شَريك، والإسناد الذي قرأه متن حديثٍ معروفٍ»[1].

خامسًا- الوهم:

الوَهم يقع في رواية الثقة فضلاً عن رواية الضعيف، غير أنّ وهم الثقة في الحديث أشدّ غموضًا، وأصعب في الوقوف عليه، وهذا سبب الغموض في علل الأحاديث[2].

مثاله:

حديث شبابة بن سَوّار الفَزاريّ، وأبي قَطَن عمرو بن الهيثَم القُطَعيُّ، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ، المتقدِّم[3]: «**أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ** وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النار».

قال الخطيب البغداي (ت: ٤٦٣ه) ﷺ: «وهِم أبو قَطَنٍ عمرو بن الهيثَم القُطَعيُّ وشبابة بن سَوّار الفَزاريُّ في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه؛ وذلك أنّ قوله: «**أسبِغوا الوضوءَ**» كلامُ أبي هريرة، وقوله: «**ويلٌ للأعقاب من النار**» كلامُ النبيِّ ﷺ»[4].

سادسًا- التدليس:

مثاله:

تقدّم في القسم الرابع من أقسام مدرَج الإسناد[5] -وهو أن يكون المتن عند الراوي إلا طرَفًا منه فإنه لم يسمعه من شيخه فيه وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيدرجه بعض الرواة عنه بلا تفصيل- قولُ الحافظ ابن حجر: «**وهذا ممّا يشترك فيه الإدراج والتدليس**».

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ترجمة ثابت بن موسى كوفي، (٢/ ٣٠٥).

(٢) انظر: الإدراج، أسبابه، ووسائل معرفته، (ص: ٤)، أسباب الإدراج، السبب الأول- الوهم.

(٣) في الصفحة (٢٥٥٠)، الفصل الأول، المبحث الخامس- أمثلةٌ للحديث المدرج، مثال وقوع الإدراج في أول المتن.

(٤) راجع الموضع المذكور للاطلاع على تفاصيل الحديث.

(٥) في الصفحة (٢٥٤٩)، الفصل الأول، المبحث الرابع- أنواع الحديث المدرج، بالنظر إلى السند.

وتقدّم هناك[١] مثالٌ عمليٌّ[٢] فيه روايةٌ، قال فيها الحافظُ ابنُ حجر ﷺ: «فيها **إدراجٌ وتسويةٌ**[٣]»، وقال السخاوي: «فيها إدراجٌ يتضمّن **تدليسًا**»[٤].

سابعًا– سرقة الحديث[٥]:

مثاله:

قصّة ثابت بن موسى الزاهدِ مع شريكٍ القاضي، المتقدِّمُ[١]؛ فقد سرقه بعض الضعفاء، وحدّثوا به عن شَريك.

---

(١) في الصفحة (٢٥٥٧)، في الفصل الأول المبحث الخامس– أمثلة للحديث المدرج، مدرج الإسناد، المثال الرابع.

(٢) هو حديث إسماعيل بن جعفر، عن حُمَيد، عن أنس ﷺ، في قصة العُرَنِيِّينَ، وأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم: «لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى إِبِلِنَا، فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا».

(٣) أي: تدليس التسوية، وهو: إسقاطُ ضعيفٍ بين ثقتين لقي أحدهما الآخر. انظر: التقييد والإيضاح، للعراقي، النوع الثاني عشر– معرفة التدليس، (ص: ٩٥–٩٦)، النكت، لابن حجر، النوع الثاني عشر– معرفة التدليس، (٢/ ٦١٦)، فتح المغيث، للسخاوي، حكم التدليس، (١/ ٢٤٠–٢٤١)، عند شرح قول المصنّف: «فشره للضعف واستصغارًا»، تيسير مصطلح الحديث، تدليس التسوية، للطحّان، (ص: ٩٨).

ولعلّ سببَ قول الحافظ ابن حجر ﷺ –إنّ في السند تسويةً– كونُ **قتادة مشهورًا بالتدليس**؛ فلا يُقبل منه إلا ما صرّح فيه بالسماع، ولم يصرّح هنا بالسماع. فإسقاطه في هذه الحالة من السند كإسقاط ضعيفٍ بين ثقتين، وهو تدليس التسوية. انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، (ص: ١٣، ٤٣، رقم ٩٢).

(٤) راجع الموضع المذكور لمعرفة التفاصيل.

(٥) **قال الإمام الذهبي** (ت: ٧٤٨هـ) ﷺ في "تاريخ الإسلام": «**وسرقةُ الحديث** أن يكون محدِّثٌ ينفردُ بحديث، فيجيء السّارق ويدَّعِي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذاك المحدِّث»(٥).

وقال في "الموقظة": «ومن تعمّد ذلك وركّب متنًا على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث... ومن ذلك: أن يسرق حديثًا ما سمعه، فيدّعي سماعَه من رجلٍ.

وإن سرق، فأتى بإسنادٍ ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخفُّ جرما ممن سرق حديثًا لم يصحَّ متنه، وركّب له إسنادًا صحيحًا، فإن هذا نوعٌ من الوضع والافتراء. فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثما، وقد تبوأ بيتا في جهنم.

وأمّا سرقة السماع وادّعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذبٌ مجرّد، ليس من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، بل من الكذب على الشيوخ. ولن يفلح من تعاناه، وقلَّ من ستر الله عليه منهم! فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته. فنسأل الله الستر والعفو».

وقال السخاوي: (ت: ٩٠٢ه) ﷺ: «أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيرِه ممّن شاركه في طبقته».

انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ترجمة ١١٠– الحسين بْن الفَرَج البغداديّ أبي عليّ ابن الخيّاط، (١٧/ ١٤٠)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، المقلوب، (ص: ٦٠)، النكت، للزركشي، النوع الثاني والعشرون– المقلوب، (٢/ ٢٩٩)، فتح المغيث، للسخاوي، معرفة من تقبل روايته ومن ترد، (٢/ ١٢٥)، وفي المقلوب، (١/ ٣٣٦)، تدريب الراوي، للسيوطي، المقلوب، (١/ ٣٤٢–٣٤٣). =

قال ابن عديّ (ت: ٣٦٥هـ) ﷺ: «وسرق هذا الحديثَ عن ثابت -من الضعفاء- عبد الحميدُ بن بحر، وعبدُ الله بن شُبرُمة الشريكي، وإسحاق بن بشير الكاهلي، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي...»[٢].

المبحث الثاني- علامات الإدراج.

للإدراج علاماتٌ يُعرَف بها، وله طرقٌ يُكشَفُ بها، هي:

الأولى- أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

مثاله:

حديث **بِشْر بن محمَّد**، عن **ابن المبارك**، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: : «**لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ**»[٣].

فقوله في آخر الحديث: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...إلخ**»، من قول أبي هريرة ﷺ، أدرجه بعض الرواة في المتن، ولم يفصلوه عن قول رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم؛ ولا يجوز أن يكون ذلك من قول النبي صلّى الله عليه وسلَّم؛ وذلك لأمرين:

١- أنّه يمتنع أن يتمنّى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصيرَ مملوكًا.

٢- أنّه لم يكن للنبي صلّى الله عليه وسلَّم أُمٌّ يبرُّها.

=(١) في الصفحة (٢٥٥٨)، الفصل الأول، المبحث الخامس- أمثلة للحديث المدرج، مدرَج الإسناد، المثال الخامس.

وهو حديثُه، عن شَريك القاضي، عن الأعمش، عن أبي سفيان (طلحة بن نافع الواسطي)، عن جابر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ**».

وهذا كلامُ شَريكٍ القاضي، وليس بحديثٍ مرفوعٍ. انظر تفصيله في الصفحة (٢٥٥٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ترجمة ثابت بن موسى كوفي، (٢/ ٣٠٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، (٣/ ١٤٩، ح٢٥٤٨).

هذا لفظ **بِشْر بن محمَّد عن عبد الله بن المبارك**، عن يونس.

وعند الإمام مسلم في "الصحيح": من رواية **عبد الله بن وهب**، عن يونس، به: «**لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ**»، «**وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ...**». صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، (٣/ ١٢٨٤، ح١٦٦٥).

وقد فصل كلامَ أبي هريرةَ ﷺ من كلامِ النبيّ صلّى الله عليه وسلَّم: حبّانُ بنُ موسى بن سوَّار السُّلَميُّ[١]، وإبراهيمُ بن إسحاق الطالقاني[٢]؛ فروَياه عن **ابن المبارك، عن يونس**، به؛ فقالا في حديثهما: «**لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ. وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ...**».

وكذلك رواه **عن يونس**: ابنُ وهب[٣]، وعثمانُ بن عمرَ بن فارس[٤]، وسليمانُ بن بلال[٥]، وأبو صفوان الأموي[٦]، وكلّهم فصلوا كلامَ أبي هريرة ﷺ من كلامِ رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم[٧].

قال الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) ﷺ: «وهذا من فوائد المستخرجات»[٨].

الثانية- أن يصرّح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صلى الله عليه وسلم[٩]:

مثاله:

حديث ابن مسعود ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»، **وَقُلْتُ أَنَا**: «وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»[١٠].

---

(١) انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، (٢/ ٤٧).

(٢) عند الإمام أحمد في المسند، (١٥/ ١٢٣، ح٩٢٢٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، (٣/ ١٢٨٤، ح١٦٦٥)، مستخرج أبي عوانة، كتاب الحج، بيان فضل المملوك المسلم الناصح لسيده، (٤/ ٧٦، ح٦٠٨٥)، السنن الكبرى، للبيهقي، (٨/ ٢١، ح١٥٨٠٩)، شعب الإيمان، للبيهقي، (١١/ ٩٦، ح٨٢٣٩).

(٤) مسند أحمد، (١٤/ ١٠٧، ح٨٣٧٢)، مستخرج أبي عوانة، كتاب الحج، بيان فضل المملوك المسلم الناصح لسيده، (٤/ ٧٦، ح٦٠٨٦).

(٥) الأدب المفرد، للبخاري، (ص: ٨٢، ح٢٠٨).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، (٣/ ١٢٨٥، ح١٦٦٥).

(٧) انظر: النكت لابن حجر، (٢/٨١٢)، فتح المغيث للسخاوي، (١/٣٠١)، توضيح الأفكار، للصنعاني، (٢/٤٧).

(٨) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، (٢/ ٤٧).

(٩) النكت، لابن حجر، (٢/ ٨١٣-٨١٤).

وقال الحافظ ابن حجر ﷺ في نزهة النظر، (ص: ٩٤): «**أو بالتنصيص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المطلعين**».

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم، فصلى، أو قرأ... فهو على نيته، (٨/ ١٣٩، ح٦٦٨٣)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا... (١/ ٩٤، ح٩٢)؛ واللفظ لمسلم، وفي رواية البخاري: «وَقُلْتُ أُخْرَى».

وفي رواية: «وأخرى أقولها، لم أسمعْها منه»[(١)].

فقد رواه أحمد بن عبد الجبار العُطارديّ[(٢)]، عن أبي بكر بن عيّاش، عن زرٍّ، عن ابن مسعود ﷺ، ووهم فيه، وأدرج قولَ ابن مسعود ﷺ في كلامِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ دَخَلَ النَّارَ، **وَمَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّه دَخَلَ الْجَنَّةَ**».

خالفه الأسود بن عامر شاذان[(٣)] وغيره، فروَوه عن أبي بكر بن عيّاش، عن **عاصم**، عن أبي وائل شقيقِ بن سَلَمة، عن ابن مسعود ﷺ، وقالوا في حديثهم: «**وأخرى أقولها** -وزاد بعضهم: **ولم أسمعها منه**-: وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وهو روايةُ عبدِ الواحد[(٤)]، وعبدِ الله بن نُمَيرٍ[(٥)]، ووَكِيعٍ[(٦)]، **عن الأعمش، عن أبي وائل**، به[(٧)].

الثالثة- أن يصرّح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه، بأن يضيف الكلام إلى قائله:

وهذا من أهمّ طرق معرفة الإدراج بشتّى أشكاله.

قال ابنُ دقيقِ العيدُ (ت: ٧٠٢ه): «وكثيرًا ما يستدلّون على ذلك بأن يرد الفصل بين كلام الرسول صلى الله عليه وسلّم وكلامِ الراوي، **مبيَّنًا في بعض الروايات**»[(٨)].

---

(١) مسند أحمد، (٦/ ٣٦٠-٣٦١، ٤١٢، ح٣٨١١، ٣٨٦٥).

(٢) معجم ابن الأعرابي، (٢/ ٤٣١، ح٨٤٠).

(٣) مسند أحمد، (٦/ ٣٦٠-٣٦١، ٤١٢، ح٣٨١١، ٣٨٦٥).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم، فصلى، أو قرأ... فهو على نيته، (٨/ ١٣٩، ح٦٦٨٣).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا... (١/ ٩٤، ح٩٢).

(٦) انظر: نزهة النظر، لابن حجر، (ص: ٩٤)، النكت، لابن حجر، (٢/ ٨١٣-٨١٤)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٢)، تدريب الراوي، للسيوطي، (١/ ٣١٦)، توضيح الأفكار، للصنعاني، (٢/ ٤٧-٤٨).

(٧) انظر: النكت، لابن حجر، (٢/ ٨١٣-٨١٤)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٢)، تدريب الراوي، للسيوطي، (١/ ٣١٦)، توضيح الأفكار، للصنعاني، (٢/ ٤٧-٤٨).

(٨) الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيقِ العيد، القول في الأسانيد الواهية، التاسع عشر- المدرج، (ص: ٢٣).

وقال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) ﷺ -بعد أن ذكر أقسام مدرَج الإسناد وأمثلتَها-: «**والطريق إلى معرفة كونه مدرَجًا أن تأتي رواية مفصّلة للرواية المدرجة**، وتتقوّى الروايةُ المفصّلة، بأن يرويه بعض الرواة مقتصرًا على إحدى الجملتين»[(١)].

ويصلح مثالًا لهذا القسم الثالث حديثُ أبي هريرة ﷺ المتقدّمُ في الموضع الأوّل[(٢)]: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ. **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...**».

فإنّ بعضَ الرواة فصلوا المدرَجَ فيه عن المتن المرفوع، فأضافوا الكلام إلى قائله، وقالوا: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ. **وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ**، لَوْلَا الْجِهَادُ...».

مثالٌ آخر:

حديثُ ابن مسعود ﷺ المتقدَّمُ[(٣)]، في التشهد: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِه فَعَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّه وَالصَّلَوَاتُ... وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. **فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ**[(٤)]**؛ فَإِنْ شِئْتَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَاقْعُدْ**»[(٥)].

---

(١) النكت، لابن حجر، (٢/ ٨٣٦).

(٢) في هذا المبحث، في الصفحة (٢٥٦٥).

(٣) في الصفحة (٢٥٥٤)، المبحث الخامس، مدرَج المتن، مثال وقوع الإدراج في آخر المتن.

(٤) وهذا لفظ أبي داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)، وعند أبي داود السجستاني وغيره: «**فقد قضيتَ صلاتَكَ**، إن شئتَ أن تقوم فقُم، وإن شئتَ أن تقعدَ فاقعُد».

(٥) انظر: سنن أبي داود، (٢/ ٢١٨، ح٩٧٠)، مسند أبي داود الطيالسي، (١/ ٢١٩، ح٢٧٣)، مسند ابن الجعد، (ص: ٣٧٩، ح٢٥٩٣)، سنن الدارمي، (ص: ٣٤١، ح١٤٧٩)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه، (٢/ ١٦٤، ح١٣٣٣-١٣٣٤)، الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ١٠٣-١٠٤)، مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٦)، النكت، لابن حجر، (٢/ ٨١٥)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٢٩٨).

فقد رواه الجمهور على الفصل، وميّزوا بين المرفوع منه وقولِ ابن مسعودٍ ﷺ، فقالوا: «**قال عبد الله:** فإذا قلت ذلك ...»[(١)]، ورواه أكثر مِن راوٍ فاقتصروا على المرفوع[(٢)].

قال الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) ﷺ: «وأكثر هذا الثالث[(٣)] يقع تفسيرًا لبعض الألفاظ الواقعة في الحديث»[(٤)].

ورى بإسناده إلى الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ) ﷺ، قال: «كان وكيعٌ يقول في الحديث: "**يعني كذا وكذا**"، وربما **حذف** "**يعني**" **وذكر التفسير في الحديث.** وكذا كان الزُّهري **يفسّر الأحاديث كثيرًا**، وربما **أسقط أداة التفسير** فكان بعض أقرانه ربما يقول له: افصِل كلامَك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم»[(٥)].

المبحث الثالث– حكم الإدراجِ في الحديث.

تعمُّد الإدراج في الحديثِ حرامٌ بإجماع المحدّثين والفقهاء؛ لأنّه من تحريف الكَلِم عن مواضعه؛ وفاعلُه مجروحُ العدالةِ، مُلحَقٌ بالكذّابين.

---

(١) انظر: صحيح ابن حبان (التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان) (٣/ ٣٩٦، ح١٩٥٩)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه، (٢/ ١٦٥، ١٦٧، ح١٣٣٥، ١٣٣٧).

(٢) انظر: سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه، (٢/ ١٦٤، ح١٣٣٣-١٣٣٤)، الفصل للوصل المدرج في النقل، (١/ ١٠٣-١٠٤)، مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون، (ص: ٩٦)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/ ٨١٥)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (١/ ٢٩٨).

(٣) من أقسام المدرَج.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/ ٨١٧).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٢٩)، فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٣).

ويُستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريبٍ، ونحوِ ذلك، فإنّه غير ممنوعٍ، ولذلك كان يفعله الزهري (ت: ١٢٥ه) ووَكيعٌ (ت: ١٩٦ه)[١]، وغيرُهما من الأئمة ﷺ.

إليكَ طرَفًا من أقوال الأئمة في ذلك:

قال ابن الصلاح (ت: ٦٤٣ه) ﷺ: «واعلم أنّه لا يجوز تعمّد شيءٍ من الإدراج المذكور»[٢].

وقال الإمام النـوَوِيّ (ت: ٦٧٦هـ) ﷺ -بعد ذكر أنواع الإدراج-: «وكلُّه حرامٌ»[٣].

ونقل برهان الدين الزَّركَشي (ت: ٧٩٤ه) ﷺ عن السمعاني وغيرِه، أنّ تعمّدَ الإدراج في الحديث من تحريف الكَلِم عن مواضعه، وأنّ فاعلَه مجروحُ العدالة، ملحقٌ بالكذّابين، ولا يُقبَل حديثُه[٤].

وقال الحافظ العراقي (ت: ٨٠٢ه) ﷺ -بعد ذكر أقسام الإدراج-: «(وعمد الادراج لها) أي: لهذه الأقسام الأربعة، أو الخمسة. محظور، أي: ممنوع»[٥].

وقال السخاوي (ت: ٩٠٢ه) ﷺ: «(وعمدُ) أي: تعمُّد (الإدراج لها) أي: لكل الأقسام المتعلقة بالمتن والسند (محظورٌ) أي: حرام؛ لما يتضمّن من عزو الشيء لغير قائله. وأسوأُه ما كان في المرفوع مما لا دخلَ له في **الغريبِ المتسامَحِ في خلطِه**، أو **الاستنباطِ**»[٦].

---

(١) تقدّم الكلام على تفسيرهما للغريب في متن الحديث، في الصفحة (٢٥٦٩)، الفصل الثاني، المبحث الثاني، علامات الإدراج، العلامة الثالثة.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، النوع العشرون- معرفة المدرج في الحديث، (ص: ٩٨).

(٣) التقريب والتيسير، للنووي، النوع العشرون- المدرج، (ص: ٤٦).

(٤) انظر: النكت، للزركشي، النوع الثاني عشر- التدليس، (٢/ ١١٣)، وفي آخر النوع العشرين- المدرج، (٢/ ٢٥١)، تدريب الراوي للسيوطي، النوع العشرون المدرج، (١/ ٣٢٢).

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، (١/ ٣٠٥).

(٦) فتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٨).

وقال جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ه) ﷺ: «(وكلّه)، أي: الإدراج بأقسامه (حرامٌ) بإجماع أهل الحديث والفقه... **وعندي أنّ ما أُدرجَ لتفسير غريبٍ لا يُمنع**؛ ولذلك فعله الزهري وغير واحدٍ من الأئمة»[1].

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، النوع العشرون المدرج، (١/ ٣٢٢).

الخاتمة:

توصّلت في بحثي هذا إلى نتائج أهمّها ما يلي:

١- أنّ التعريف المختار للحديث المدرَج: «ما غُيِّرَ سياقُ إسنادِه، أو أُدخِلَ في متنِه ما ليس منه بلا فصلٍ، سواءٌ أكان مرفوعًا، أو موقوفًا، أو مقطوعًا».

٢- أنّ أوّل من صنّف في الحديث المدرَج هو الخطيبُ البغداديُّ (ت: ٤٦٣هـ) ﵀، في كتابه: «الفصل للوصل المدرَج في النقل».

٣- أنّ الحديث المدرَج ينقسم باعتباراتٍ:

- **بالنظر إلى السند والمتن:**

١- مُدرَج المتن.

٢- مُدرَج الإسناد.

- **وبالنظر إلى المتن:**

أ- بالنسبة إلى مَن أُسنِد إليه، ثلاثةُ أنواعٍ:

١- مرفوعٌ إلى رسول الله ﷺ.

وهو ثلاثة أقسامٌ:

٢- موقوفٌ على الصحابيّ.

وهو قسمان:

٣- مقطوعٌ على التابعي.

ب- بالنسبة إلى موضع الإدراج في المتنِ ثلاثةُ أقسامٍ:

١- أن يقع الإدراج في أول المتن، وهو نادرٌ.

٢- أن يقع الإدراج في وسط المتن، وهو قليلٌ.

٣- أن يقع الإدراج في آخر المتن، وهو الأكثر.

- **وبالنظر إلى السندِ، خمسةُ أقسامٍ.**

٤- أنّ أهمّ أسباب الإدراج ما يلي:

١- تفسير الألفاظ الغريبة.

٢- استنباط الراوي حكمًا شرعيًّا في الحديث.

٣- الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل؛ فيجيء مَن بعدَه فيرويه مدمَجًا من غير تفصيل.

٤- الغفلةُ وقبولُ التلقين.

٥- الوهم.

٦- التدليس.

٧- سرقة الحديث.

٥- أنّ أهمّ علامات الإدراج:

١- أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢- أن يصرّح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صلى الله عليه وسلم.

٣- أن يصرّح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه، بأن يضيف الكلام إلى قائله. وهذا من أهمّ طرق معرفة الإدراج بشتّى أشكاله.

٦- أنّ الإدراج بجميع أقسامه حرامٌ بإجماع أهل الحديث والفقة، إلّا ما كان لتفسير غريبٍ، ونحوِ ذلك، ممّا يُفهَم منه مقصود الراوي.

هذا، والله تعالى أعلم.

وصلّى الله وسلَّم على رسوله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ثبَتُ المصادرِ، والفهارسُ

- **الأدب المفرد**، للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م.
- **الإدراج، أسبابه، ووسائل معرفته**، للأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، والدكتور حميد يوسف قوفي، جامعة الأميرعبد القادر، قسنطينة، الجزائر، بحثٌ لطيف في ثلاثين صفحة، نشر في مجلّة المنارة، المجلد العاشر، العدد الأول، نيسان ٢٠٠٤م، جامعة آل البيت، الأردن.
- **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لابن دقيق العيد، تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث**، لابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد عبد الرزاق الحسيني (ت١٢٠٥ه)، دار الهداية.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر دار طيبة.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه.
- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلِّسين)، للحافظ ابن حجر**، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:

٨٥٢هـ)، تحقيق د. عاصم بن عبد الله القريوتي، نشر مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م.

- **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه.**

مؤلف الأصل: ابن حِبّان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ).

ترتيب: الأمير أبي الحسن علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (المتوفى: ٧٣٩هـ).

مؤلّف التعليقات الحسان: الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، نشر دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **تقريب التهذيب،** لابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عوامة، نشر دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.
- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث،** للنووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للأمير الصنعاني،** محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **تيسير مصطلح الحديث،** لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)، للخزرجي

أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب / بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

- **سنن ابن ماجه** –وماجه اسم أبيه يزيد– أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعبد اللّطيف حرز الله، نشر دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق شعَيب الأرنؤوط، ومحَمَّد كامِل قره بللي، نشر دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- **سنن الدارقطني**، الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط–مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
- **السنن الكبرى، للبيهقي**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- **سنن النسائي (المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي)**، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.
- **شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)**، أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- **شعب الإيمان، للبيهَقي**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، وأشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي، الهند، نشر مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

- **صحيح ابن حبان** (مع "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه).
مؤلف الأصل: ابن حِبّان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ).
ترتيب: الأمير أبي الحسن علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (المتوفى: ٧٣٩هـ).
مؤلف التعليقات الحسان: الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، نشر دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **صحيح البخاري** (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **صحيح البخاري**، محمد إسماعيل البخاري (المتوفّى: ٢٥٦ه)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه.
- **صحيح مسلم** (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفّى: ٢٦١ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **العلل** لابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي، نشر مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- **الغاية في شرح الهادية في علم الرواية**، للسخاوي، (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق أبي عائش عبد المنعم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠١م.

- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، للسخاويّ شمسِ الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، نشر مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- **الفصل للوصل المدرج في النقل** للخطيب الغدادي الحافظ أبي بكر أحمد البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق أ.د. محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه - ١٩٩٧م.
- **الفصل للوصل المدرج في النقل**، للخطيب الغدادي الحافظ أبي بكر أحمد البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م.
- **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، للإمام البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق أحمد الشريف، نشر دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عديّ أبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة، نشر الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه - ١٩٩٧م.
- **لسان العرب**، لابن منظور محمد بن مكرم المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبّان**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، نشر دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **المدخل إلى كتاب الإكليل**، للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر دار الدعوة، الإسكندرية.
- **مستخرج أبي عوانة**، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **مسند ابن الجعد**، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، نشر مؤسسة نادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م.
- **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، نشر دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- **مسند الدارمي (المعروف بسنن الدارمي)**، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق نبيل هاشم الغمري، نشر دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
- **معجم ابن الأعرابي**، أبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، نشر دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة.
- **معرفة أنواع علوم الحديث** (ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح)، لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، نشر دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- **المنتقى من السنن المسندة، لابن الجارود** أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، نشر مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
- **الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي**، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدّة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، للحافظ ابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق نور الدين عتر، نشر مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

- **النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر** أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، للزَّركشي، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير مجدِ الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، نشر المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.